

السياسات الاقتصادية الظرفية وتأثيرها على سعر الفائدة و الاستثمار

دحماني يونس¹

الخلاصة:

نقصد بالسياسات الظرفية ، تلك السياسات الاقتصادية التي يكون مداها الزمني قصيرا والتي يمكن تحقيق أهدافها في فترة زمنية معينة وتقوم بتنفيذها والإشراف عليها السلطات العمومية في الدولة بدون مساعدة الهيئات الدولية ، فمن بين مهام و أشكال تدخل الدولة نجد أنها تسعى إلى تعديل سعر الفائدة وذلك حسب الظروف الاقتصادية المحلية والدولية السائدة آنذاك .

السياسات المالية هي سياسات ظرفية اقتصادية ، لكنها ليست موحدة في دول العالم ، إذ لكل بلد ظروف وأوضاع اقتصادية معينة تختلف عن ظروف وأوضاع بلد آخر كذلك تلك السياسات تختلف من وقت لآخر تبعا لتغير واختلاف الأهداف المراد تحقيقها، ولكل منها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أوضاع القطاعات الاقتصادية لهذا سوف ندرس في هذا البحث ، السياسات المالية وسنحاول تبيان الأدوات التي تستعملها للتأثير على الاستثمار وسعر الفائدة ثم سنحدد أهدافها ، وذلك وفق المخطط التالي :

كلمات مفتاحية :

السياسات المالية - سعر الفائدة - الاستثمار

¹ استاذ محاضر " ب" بالمدسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

1:تعريف وتطور السياسة المالية.

السياسة المالية تعتبر جزءاً أو نوعاً من أنواع السياسات الاقتصادية الظرفية، كانت من أهم و أولى المواضيع التي تشغل المفكرين الاقتصاديين ولا زالت لحد الساعة، لكنهم لم يختلفوا في تعريفها كما سنرى في الفرع الأول كذلك تعد السياسة المالية من المواضيع المرنة التي تتطور وتتأثر بتطور الأوضاع العالمية لذا سنرى تطورها في الفرع الثاني.

1.1:تعرف السياسة المالية.

تعرف السياسة المالية على أنها أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي بهدف التغلب على تقلبات التي تنتاب الاقتصاد القومي².

وتم تعريفها كذلك على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة...الخ.

و معنى ذلك يقصد من السياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط الإنفاق العام و تدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة³.

وهناك أيضاً من عرفها على أنها دراسة تحليلية للأدوات و الوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذلك تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة⁴.

² محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق

³ عبد المطلب عبد الحميد' مرجع سابق

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسات المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص

من خلال ما تم ذكره يمكن أن نستنتج تعريفا للسياسة المالية حيث هي عبارة عن إستراتيجية تقوم بإعدادها الحكومة و تحاول من خلالها استعمال عدد من الأدوات و الوسائل المتاحة لديها و التي تساعد في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى المالية وتعمل على تحقيقها ويتم كل هذا في فترة زمنية محددة.

1.2: تطور السياسة المالية.

أما عن تطور السياسة المالية فنجد أن هذا التطور قد حدث كنتيجة حتمية لحدوث في تطور لدور الدولة وتدخلها المتزايد في الحياة الاقتصادية وعلى هذا الأساس سوف نميز بين فترتين رئيسيتين هما:

- الفترة الأولى: قبل ظهور النظرية الهامة لكينز و نسميها السياسة المالية في الفكر التقليدي، أو نسميها السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي نسبة إلى المدرسة الكلاسيكية آنذاك.
- الفترة الثانية: بعد ظهور النظرية العامة لكينز و نسميها السياسة المالية في الفكر الحديث أو نسميها بالسياسة المالية في الفكر الكينزي نسبة للمدرسة الكينزية آنذاك و التي جاءت محملة بأفكار اقتصادية جديدة و معارضة للمدرسة الكلاسيكية.

الفترة الأولى: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي .

من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية :دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل....الخ، تبنى السياسة المالية في هذا "الفكر التقليدي الكلاسيكي على عدة أسس⁵:

⁵ محمد عوفي الكفراوي، السياسات المالية و النقدية في ظل الفكر الإسلامي، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997، ص152-153.

الأساس الأول: إن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وهو يحقق الصالح العام ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن و النظام.

الأساس الثاني: هو حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد و القطاع الخاص يعملون بكل حرية ،و ألا يؤثر نشاط الحكومة في أعمالهم.

الأساس الثالث: هو مبدأ التوازن المحاسبي للموازنة العامة حيث يتساوى جانب النفقات و الإيرادات بموازنة الدولة سنويا، و اعتقد التقليديون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد للدولة من خلال الأسس التي طبقت عليها السياسة المالية في الفكر التقليدي.و نلاحظ أن أصحاب الفكر الكلاسيكي لديهم وجهة نظر حول تدخل الدولة أو حول دورها و نشاطها إذ أنهم يرون أوضاع اقتصادية الدول تكون أحسن بحياد الدولة و يرون أن جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى ويتحقق التوازن التلقائي بين العرض الكلي و الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد القومي،دون الحاجة إلى تدخل الدولة ،و يعتمد الفكر الكلاسيكي على :

- الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة.
- عمل جهاز الثمن تلقائيا.

و مع ظهور أزمة الكساد العظيم 1929 - 1933 ظهرت الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية و بذلك ظهر الفكر الكينزي.

الفترة الثانية: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

هذه الفترة التي ظهر فيها كينز و هاجم في نظريته قانون ساي و برهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف و أكد عجز السياسة المالية و النقدية التي نادى بها الكلاسيك عن تحقيق التوازن الاقتصادي، فأظهرت النظرية العامة لكينز فكرا اقتصاديا و ماليا جديدا انبثقت عنه أسس جديدة للسياسة المالية و النقدية ، وصاحب ظهور هذا الفكر الجديد تحولات و تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية منها زيادة دور الدولة واتساع نشاطها وانتشار الروح الديمقراطية ، وهذه الأسس هي :

الأساس الأول: انتقاد فكرة الحياد المالي للدولة و أصبح مطلوبا تدخلها في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار و ضمان استمرارية التنمية.

الأساس الثاني: رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات الاقتصادي و أوضح كينز أن التوظيف الكامل فكرة غير واقعية كما افترض أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا ولا بد من تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب⁶.

حسب ما جاء في تعريف السياسة المالية فإن لها أدوات مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف المتنوعة فأما الأدوات فيمكن اعتبارها مجموعة من السياسات تجميعها يشكل سياسة واحدة وهي السياسة المالية، و أما الأهداف فهي في العموم أهداف كلية اقتصادية و اجتماعية و مالية".

⁶ محمدي فوزي أبو السعود' مرجع سابق

السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو: ما هي تلك الأدوات و ما هي الأهداف التي تسعى
السياسة المالية لتحقيقها؟

2: أدوات السياسة المالية و أهدافها.

للسياسة المالية أدوات و كل أداة تعتبر سياسة فرعية أو جزئية للسياسة المالية، تستخدم هذه الأدوات من أجل تحقيق عدة أهداف و بالتالي الوصول إلى الغاية المحددة عند تصميم السياسة المالية.

2.1: أدوات السياسة المالية.

يمكن التفريق بين أدوات السياسة المالية في الفكر التقليدي وأدواتها في الفكر الحديث، فأمّا أدوات الفكر التقليدي الكلاسيكي فنجد⁷:

- 1- الإنفاق العام: لا يتعدى نطاقا محدودا و هو الأنفاق على الخدمات الأساسية.
- 2- الضرائب: تفرض لتمويل الأنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج و الائتمان و الاستهلاك.
- 3- القروض: كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال وشأنها في ذلك شأن الأفراد، و بعد حدوث الحرب العالمية الأولى و ما صاحبها من أزمات اقتصادية تبين فشل السياسة المالية الكلاسيكية في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة و وجب التخلي عنها لأنها لا تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة، و هنا ظهر الفكر الكينزي و نظريته الجديدة للسياسة المالية و كذا الأدوات و الوسائل التي تستعملها حيث نجد من بين هذه الأدوات⁸ :

- الضرائب و القروض
- زيادة الأنفاق العام.

⁷ محمد عوف الكفراوي، مرجع سابق
⁸ نفس المرجع

- تدخلت الدولة في كثير من الميادين الاقتصادية و أصبحت الدولة منتجة في بعض الأحوال وتملك بعض الأدوات الإنتاجية وتسيطر عليها.
- اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعا وظيفيا فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات و النفقات العامة، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.
- التأثير على درجة السيولة النقدية يخفض كمية النقود بواسطة الاقتراض من الجمهور و إصدار السندات الحكومية أو زيادة كمية النقود بالإصدار النقدي، إلا أنه في العموم يمكن إيجاد ثلاث أدوات رئيسية تقوم السياسة المالية باستخدامها وهي: الموازنة العامة للدولة- الإنفاق العام- الإيرادات العامة- وعلى الأخص الضرائب بأنواعها وفي ما يلي تعريف لكل أداة:

سياسة الموازنة العامة للدولة:

إن مبدأ التوازن لدى الكلاسيك هو عبارة عن تساوي النفقات مع الإيرادات، وقد ثبت مع مرور الزمن أن هذا المبدأ صعب المنال و إذا حدث فإنه لن يؤدي بالضرورة إلى التوازن الاقتصادي وهذا ما حاول كينز إتباعه و إثباته و يمكن تعريف الموازنة العامة من منظور العلاقات التي تربطها ضمن النظام الاقتصادي كما يلي :

- الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية العامة⁹ ، و تستخدم هذه الأداة للتصدي للإختلالات الاقتصادية التي قد تحدث ، و هي تستعمل حسب الظروف ويمكن أن تتطلب توازنا صارما في

⁹ عبد المطلب عبد الحميد، مراجع سابق

حالة التضخم و يمكن أن تتطلب على العكس عجزاً من أجل إنعاش الإقتصاد في حالة الركود¹⁰.

و نلاحظ أنه في معظم البلدان المتقدمة و النامية وجود عجز موازني، فالعجز الموازني كسياسة تتبعها الدولة يجعلها تبحث عن طرق و أساليب لتمويله فإما تموله عن طريق زيادة الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض العمومي أو الإصدار النقدي أو اللجوء إلى المدخرات السابقة.

- الإنفاق العام : يعبر الإنفاق العام عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي¹¹ و يستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف مرغوب فيها منها :

○ زيادة أو تخفيض الإنفاق العام.

○ إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام.

-الإيرادات العامة: و يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها هي مجموعة تدابير ذلك الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية¹².

و تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات هي :الإعفاءات الضريبية ،التخفيضات الضريبية،نظام الامتلاك... الخ.

¹⁰ قدي عبد المجيد، مرجع سابق

¹¹ نفس المرجع

¹² نفس المرجع

2.2: أهداف السياسة المالية.

بعد حدوث الأزمات و الاختلالات الاقتصادية في العالم تبين ضرورة وجود تدخل الدولة و مع مرور الزمن اتسع مجال تدخلها و دورها في النشاط الاقتصادي و بالتالي وجب على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق توازن في الاقتصاد الوطني و منها الوصول إلى الأهداف التالية:

- 1- التوازن المالي: يعني استخدام جميع موارد الدولة و كذا استغلال جميع الطاقات البشرية و الإمكانات المادية و الثروات الطبيعية التي تملكها الدولة و استغلالها أحسن استغلال، و ذلك عن طريق الزيادة في حجم المشاريع الاستثمارية و بالتالي توفير مناصب عمل للطاقات العاطلة و المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي.
- 2- التوازن الاقتصادي : يعني محاولة الوصول إلى إنتاج امثل كما و نوعا و ذلك باستعمال أحدث الآلات و استخدام التكنولوجيات المتطورة و تحفيز الطبقة العاملة و بالتالي الزيادة في الكميات و تحسن في النوعية.
- 3- أما التوازن الاجتماعي: فهو يعني محاولة السلطات المعنية تحقيق مستوى معيشي أفضل و تحقيق الرفاهية لهم و ذلك عن طريق بناء المرافق العامة، و الرفع من مستوى الإنتاج و حجمه يعني زيادة في العرض ثم زيادة في الاستهلاك و بالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي و تحسن المستوى المعيشي.
- 4- التوازن العام : هذا يعني حدوث توازن في ميزانية الدولة أي أن مجموع النفقات العامة (الإنفاق الوطني) سواء كان هذا الإنفاق هو إنفاق الأفراد للاستهلاك أو للاستثمار أو إنفاق الحكومة و بين مجموع الناتج الوطني، إذ يجب على القائمين على تنفيذ السياسة المالية أن يكونوا على حذر من الاختلال في التوازن العام أي حدوث اختلال في ميزانية الدولة.

إن عملية تصميم و تنفيذ السياسة المالية ليست عملية سهلة خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال تمثل تحديا كبير إذ لابد من تحقيق التوازن بين أهداف هي في بعض الأحيان أهداف متعارضة و نظرا للدور المحوري الذي تضطلع به الدولة في هذه الاقتصاديات فان السياسة المالية هي المفتاح في الجهد المزدوج المبذول لتحقيق الاستقرار للاقتصاد و التحرك صوب نظام يستند إلى السوق¹³.

و لهذا فإننا نجد بعض التعارض أو التناقض في هذه الأهداف لكن هناك ترتيب منطقي ينبغي على السياسة المالية إتباعها في تحقيق الأهداف المذكورة لذا يجب عليها: أولا تحقيق التوازن العام ثم يليه التوازن الاقتصادي ثم التوازن المالي و التوازن الاجتماعي.

الخاتمة:

¹³ جورج كوبيش و إريك أوفرдал، السياسات المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال : تحد كبير ، مقال في مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 194، المجلد 31، العدد 4 ، ص 10.

نظرا لكون هناك عدة مشاكل اقتصادية لا تحل إلا بواسطة سياسات هيكلية طويلة المدى كمشكل التضخم أو العجز في الميزانية و عليه تلجأ الدولة النامية إلى إتباع مثل هذه السياسات بتطوير اقتصادها و تحقيق النمو الاقتصادي المرتقب الذي بات حبالا يخنق اقتصاديات البلدان النامية و هذا ما جعلها تطلب يد العون من هيئات دولية متخصصة و وفق شروط يجب عليها قبولها و التزامات يجب تحملها و تحقيقها من قبل الدول المحتاجة إلى هذه السياسات.

قائمة المراجع:

- 1- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2004.
- 2- عبد المطلب عبد الحميد، تحليل جزئي و كلي ،مكتبة زهراء الشرق.
- 3- عبد المنعم فوزي،السياسات العامة السياسات المالية و النقدية في ظل الفكر الإسلامي ،دار النهضة ،بيروت،1972.
- 4- محمد عوف الكفراوي،السياسات المالية و النقدية في ظل الفكر الإسلامي
- 5- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 6- جورج كوبيتس و إريك أوفردال،السياسات المالية.
- 7- كمال سرور و إستراتيجية الإدارة المالية.
- 8- زينب حسين عوض الله، مبدأ المالية العامة، بيروت، 1994.
- 9- فريد بن طالي، السياسة المالية و النقدية و عوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية.